ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية القانون
College of Law

Criminal prevention

Researcher.Alia Zaid Ghadhban
Faculty of Law, University of Tehran, Farabi Branch, Tehran, Iran
Aliaazaid0@gmail.com
Researcher: Ammar Abdul-Hussein Muhammad
Faculty of Law, University of Tehran, Farabi Branch, Tehran, Iran
albsawym82@gmail.com
Professor .Dr. Yahya Mir Ali
Faculty of Law, University of Tehran, Farabi Branch, Iran, Tehran
y.mirali@hu.jz.ac.ir

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 22 March 2023
- Accepted 5 April 2023
-Available online 1 December 2025

Keywords:
-

Abstract : Abstract: Crime prevention is one of the most important topics of modern criminal policy, as it deals comprehensively with criminalization, punishment and prevention in order to protect and develop society. Criminal law also seeks to protect the public order in society and its individuals from crimes and the damages that may be caused by individuals among themselves or to society in general. Criminal law also seeks to achieve crime prevention by taking precautionary and disciplinary measures by preventing individuals and individuals from committing criminal offenses by threatening penalties imposed on each crime specified in the law and according to the criminal act committed. Criminal prevention after committing criminal offenses by presenting offenders to specialists to be rehabilitated and reformed to be effective and responsible individuals within their communities after completing their sentence and returning them to society and granting them confidence among social classes and enhancing confidence and urging them not to return to deviance and drown in the swamp of deviance again. However, some criminologists have another vision and

belief that criminals cannot be rehabilitated and rehabilitated to be good members of society. Through this article, we will explain the most important opinions of criminologists on criminal prevention

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

الوقاية الجنائية

الباحثة. علياء زيد غضبان

كلية الحقوق, جامعة طهران, فرع الفارابي, ايران طهران.

Aliaazaid0@gmail.com

الباحث. عمار عبدالحسين محمد

كلية الحقوق, جامعة طهران, فرع الفارابي, ايران طهران

albsawym82@gmail.com

د. يحيى ميرعلى بيداخويدى

كلية الهدى, ايران, طهران

y.mirali@hu.jz.ac.ir

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : ٢٢ / اذار/ ٢٠٢٣
- القبول : ٥ / نيسان/ ٢٠٢٣
- النشر المباشر: ١/كانون الاول/٢٠٢٥

الكلمات المفتاحية :

الخلاصة: بصورة متكاملة التجريم والعقاب والمنع من اجل حماية المجتمع وتنميته. كما ان القانون الجنائي يسعى الى حماية النظام العام في المجتمع وافراده من الجرائم وما يلحقها من اضرار التي قد يسببها الافراد فيما بينهم او للمجتمع بشكل عام كما يسعى القانون الجنائي الى تحقيق الوقاية من الجرائم من خلال اتخاذ التدابير الاحترازية والتأديبية من خلال منع الاشخاص والافراد من ارتكاب الجرائم الجنائية بالتلويح بعقوبات تفرض على كل جريمة محددة في القانون وحسب الفعل الجرمي المرتكب. الوقاية الجنائية بعد ارتكاب الجرائم الجنائية من خلال عرض الجنات على المختصين ليتم اعادة تأهيلهم واصلاحهم ليكونوا افرادا لهم فاعليه ومسؤولين داخل مجتمعاتهم بعد اكمالهم مدة العقوبة واعادتهم للمجتمع ومنحهم الثقة بين الطبقات الاجتماعية وتعزيز الثقة وحثهم على عدم العودة الى الانحراف وغرقهم في مستنقع الانحراف مرة اخرى. الا ان بعض علماء الاجرام لهم رؤيه واعتقاد اخر بان المجرمين لا يمكن اصلاهم واعادة تأهيلهم ليكونوا اعضاء صالحين في المجتمع. من خلال هذه المقالة سوف نوضح اهم اراء فقهاء علم الاجرام من الوقاية الجنائية .

٢٠٢٣©, كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة : تتحقق الوقاية من الجريمة باتباع منهجين متلازمين اولهما بتوفير الظروف الاجتماعية الملائمة لعلاج الاسباب الاجتماعية لانحراف السلوك الانساني المتمثل بالجريمة وذلك لتمكين الاشخاص من العمل وفقا لحاجيات المجتمع وهذا ما يتطلب تضافر جهود جماعية لكافة سلطات الدولة دون استثناء أي سلطة منها من خلال رسم سياسة اجتماعية تكفل القضاء على المشكلات الاجتماعية التي تتولد عنها الجريمة وذلك بتطبيق دقيق يكفل تحقيق العدالة و التنمية الاجتماعية ويعمل على تطوير الاحساس الاجتماعي بالمسؤولية و ترجمة هذا الاحساس في عمل اجتماعي يحول دون وقوع الاجرام ، وهذا ما يلمس في الدول المتقدمة التي حققت مرتبة عالية من حيث نجاحها في

الحد من الجريمة و تميزها بمضاعفة نفقاتها للقضاء على اسباب الانحراف مقارنة بما تنفقه بعد وقوع الجريمة . ثانيهما يتمثل بتمثيل بتفعيل استخدام التدابير الاحترازية المانعة لمواجهة حالات الخطورة الاجتماعية التي تتوافر لدى بعض الافراد وتنذر بارتكاب الجريمة مستقبلا ، وهذه التدابير العمانية لمواجهة حالات الخطورة الاجتماعية التي تتوفر لدى بعض الافراد وتنذر بارتكاب الجريمة مستقبلا وهذه تدابير بطبيعتها تمس حرية الافراد الامر الذي يتطلب ان تطبق بشكل يوفق من خلاله بين الحماية الاجتماعية وحماية هذه الحرية بعدها قيمة اجتماعية جديرة بالحماية فالوقاية الجنائية اصبحت ركن اساسي في بناء المجتمع و تنمية الاستثمار فيه فهذا الاخير يتحقق بنوعين من الجهود جهود ايجابية تهدف الى تحسين موارد الدولة المالية و الطبيعية و الانسانية كما و كيف زيادة القدرة على التنمية ورفع مستوى الحياة لدى اكبر نسبة من سكانها و عادة ما تشمل قطاع الصحة و الصناعة والتجارة و النقل و غيرها ..... وجهود سلبية تهدف الى الحد من الاجرام الذي يضعف من طاقة هذه الموارد و قدرتها على الانتاج لذلك فان الوقاية الجنائية يجب ان توضع ضمن الخطة العامة للتنمية ويمكن ان نشير الى الاساس القانوني للوقاية الجنائية الى جانب الاساس الموضعي المتمثل بالخطورة الاجتماعية او الخطورة الاجرامية.

اهمية المقالة

لا تخلو أهمية المقالة من اهمية القانون الجنائي بشكل عام والية التطبيق بين الانظمة المختلفة فانه يهدف الى المحافظة على امن المجتمع وسلامته وتحقيق العدالة ، من خلال اتخاذ التدابير الاحترازية لمنع الجريمة قبل حدوثها و ايضا اعادة تأهيل الاشخاص الذين ارتكبوا جرائم جنائية و اعادتهم للمجتمع بعد اكمال العقوبات المفروضة عليهم وحماية امن الافراد في المجتمع و تحقيق السلم الاجتماعي ، الاهتمام ورعاية الجانحون واعادتهم الى طريق الكمال من خلال الارشادات الثقافية و الدينية و المتابعة المستمرة من قبل الاسرة فان الدور الاساسي لمعالجة جنوح الاحداث هو رب الاسرة .

إشكاليات المقالة

من خلال الاطلاع على ما تضمنته الوقاية الجنائية في معالجة الجنوح و ما تضمنه القانون الجنائي من قوانين منصوص عليها و عقوبات التي تفرض على الجرائم الجنائية المرتكبة ضمن القانون الا ان هنالك اشكاليات تتطلب مراعاتها و مواكبة تطور المجتمعات و دخولها في عصر السرعة و الانترنت يتطلب اصدار تشريعات جديدة تلائم التطور التي تشهدها المجتمعات الحديثة وتوعية كافية حول الوقاية الجنائية و معالجة ضعف التماسك الاجتماعي وهذه بعض المشاكل والمعضلات التي تواجه الوقاية الجنائية ويمكن حلها بتعاون بين الحكومة والمجتمع والمنظمات المجتمع المدني .

هيكلية المقالة

يتم تقسيم المقالة موضوع البحث في القانون الجنائي الى ما يلي :

المبحث الاول :. مفهوم بالوقاية الجنائية

المطلب الاول نبذه في التعاليم الاسلامية عن الوقاية الجنائية .

المبحث الثاني :. انواع الوقاية الجنائية

المبحث الثالث : امكانية الوقاية الجنائية

المبحث الرابع :. اهداف الوقاية الجنائية

الخاتمة:

الاثار المترتبة على الوقاية الجنائية

التوصيات

المبحث الاول مفهوم الوقاية الجنائية الوقاية الجنائية .

مفهوم الوقاية :. كلمة الوقاية تعني حرفيا منع الشي ما ، او الحفاظ عليه او منعه او ايقافه او منع حدوث شيء ما وايضا اتخاذ الاجراءات الاحترازية لمنع الاحداث السيئة وغير المرغوب فيها . قبل ظهور علم الجريمة ماذا كان يفهم من هذه الكلمة يهدف تطبيق التدابير و التدابير الجنائية الى منع المجرمين من ارتكاب الجرائم مرة اخرى او التقليل من حدوث في المجتمع .

المقصود بالوقاية الجنائية :. مجموعة القواعد الموضوعية والإجرائية التي يحددها المشرع الجنائي لدرء الأعمال غير المشروعة التي تنال من المصلحة المجتمع بما يقرره من عقوبات رادعة . فالوقاية الجنائية هي التدابير التي تمنع بشكل اساسي حدوث الجريمة و تحقيق الافكار الاجرامية و محاربة جذور الجريمة و عواملها .

المطلب الاول نبذه في التعاليم الاسلامية عن الوقاية الجنائية

كانت اعظم مهمه للأنبياء هي تعزيز القيم الاخلاقية و الكرامات و منع انتشار الفساد و المشاكل ، وبهذه الطريقة يقودون الناس نحو الكمال الانساني . يعتبر النبي العظيم محمد (صلى الله عليه وعلى اله وسلم) ان اهم اهداف الرسالة في رسالته هو تعزيز و استكمال القيم و الفضائل الاخلاقية في المجتمع . وقد اكد القران الكريم ، قبل الوقاية الجنائية على التدابير الوقائية غير الجنائية وفي التعاليم الاسلامية

بالإضافة الى التدابير الموضحة في شكل النظام الجنائي كان التركيز الاكبر على القضاء على جذور الجريمة و ازالة الاسباب و الحالات التي تسبب الجريمة . ان السياسة الاجرامية للإسلام التي ورد جزء كبير منها في القران الكريم لها سمتها الفريدة من حيث شدة العقوبات و ضعفها ، و اتساع نطاق الجرائم و نطاقها و تنوع ردود الفعل تجاه الظاهرة الاجرامية و تنوعها . سياسة خاصة في مناقشة الادلة لا ثبات الدعوى الجنائية كل ما يعبر عن سياسة جنائية محسوبة ومنطقية و معقولة تتضمن السياسة الجنائية للإسلام اليقين و الحسم في تنفيذ العقوبات من خلال مراعاة المبادئ الاساسية للقانون الجنائي ، وفي حالات الضرورية تخصيص العقوبات و الغاء التجريم و الغاء التجريم وغيرها من المؤسسات الاجرامية .

المبحث الثاني انواع الوقاية الجنائية

تعرف الوقاية الجنائية بأنها مجموعة من الإجراءات القانونية ، تواجه خطورة إجرامية كامنة في شخص المتهم ، بهدف حماية المجتمع من تكرار الجريمة ، وضمانة لا بقاء المتهمين في قبضة الأمن حال طلبت جهات التحقيق القبض الفوري عليهم.

للوقاية الجنائية اقسام مختلفة تم اقتراحها وفقا لتطور و تطور النظريات الجنائية ويعود وجود نظريات مختلفة حول الوقاية الى تعدد المقاربات و النظريات التي تم طرحها حول الظاهرة الاجرامية و عوامل حدوثها واستراتيجيات الوقاية منها .

اولا:. الوقاية غير الجنائية

لا يشمل المنع بالمعنى الضيق سوى المنع غير الجنائي ولكن المقصود في هذا المبحث هو المفهوم الاوسع يتناول اولا الوقاية الاجتماعية و التعامل مع عوامل الانحراف وجذوره ثم الوقاية الظرفية و الحد من الفرص و المواقف المسببة للجريمة

(١) الوقاية الاجتماعية : الجريمة ظاهره اجتماعية تؤثر في حدوثها العديد من العوامل و السياقات الاجتماعية في علم الجريمة يتم التحقيق و البحث باستخدام

اساليب علمية واحصائية خاصة لاكتشاف الحقيقة و الحصول على العلاقة السببية بين أي حدث فردي او اجتماعي و ا لجريمة . ويستند الوقاية الاجتماعية على مسببات الانحراف ، ويتطلب هذا الاسلوب في الوقاية قبول حقيقة ان العوامل المختلفة تلعب دورا في تطور الجريمة . تشير الوقاية الاجتماعية الى المرحلة التي تسبق وقوع الجريمة وتهدف الى السيطرة على عوامل المسببة للجريمة والحد منها وتحديدها من خلال تطبيق البرامج الاجتماعية و الفردية المختلفة .

وتهدف الوقاية الاجتماعية من العوامل المسببة الى استراتيجيتين : اولا، تحديد العوامل المسببة للجريمة ، وثانيا تنظيم التدابير الرامية الى توجيه الاثار من هذه العوامل من خلال تحديدها و تجنب ضربها وبعبارة اخرى ، الوقاية الاجتماعية هي مجموعة من التدابير التي تهدف الى تحديد العوامل المؤثرة في تطور الجريمة ويتحقق ذلك من خلال التدخل في البيئات الاجتماعية العامة المشتركة بما في ذلك البيئات التعليمية و الاقتصادية و الثقافية و السياسية و كذلك في البيئات الشخصية الاجتماعية مثل الاسرة والحي وغيرها ..... من اجل الحد من الجرائم في أي مجتمع لابد من معرفة العوامل الفعالة في حدوث الجرائم المتعلقة بذألك المجتمع وايجاد الحل الصحيح لمحاربة عوامل الفساد .

٢- تعريف الوقاية الاجتماعية وفقا لعلماء الجريمة :.

الوقاية الاجتماعية :. هي مجموعة من التدابير و الاجراءات الوقائية التي تكون فعالة في القضاء او تحديد العوامل التي تؤثر على تطور الجريمة .(١)

ويجب تحديد العوامل المسببة للجريمة ويسعى هذا الاسلوب الى ايقاف واحداث تحول في السياقات و الظروف التي تقود الشخص الى السلوك غير اجتماعي وارتكاب الجرائم . احداث تغيرات واصلاحات في الفرد و المجتمع وتثقيفهم و تشجيعهم و تنبيه بالقواعد و الاعراف الاجتماعية للوقاية من الجرائم .

تعريف اخر :. الوقاية الاجتماعية تشمل تلك التدابير و التدابير التي تعمل على تحسين الظروف المعيشية للناس وجعل البيئة الاجتماعية بيئة صحية من خلال التدخل في عملية نمو الناس و بطبيعة الحال فانه يسعى الى القضاء على العوامل المسببة للجريمة او الحد منها و بالتالي منع الجريمة (٢).

٢- الوقاية الوضعية

تعريف الوقاية الوضعية :. يسعى الوقاية الوضعية كأحد اساليب منع الجريمة الى منع الاشخاص من ارتكاب الجرائم عن طريق تغير وضع الشخص مع حالة البيئة الخارجية مثل المكان و الزمان .

تم اقتراح العديد من التعريفات للوقاية الوضعية . في الوقاية الوضعية الاساس النظري انها حالة ما قبل الجريمة , وفي هذا النوع من الوقاية نواجه عملية الانتقال من الفكر الى الفعل ونحاول تغير الوضع بالتغاضي عن الجريمة بحيث تصبح

معادلة الجلد عيب المجرم . بمعنى اخر الهدف هو اتخاذ الاجراءات التي تقاطع عملية الانتقال من الفكر الى العمل (٣) .

١- نجفي ابراند ابادي، منع الجريمة و الشرطة المحلية ، مجلة البحوث القانونية ، مجلد ٢٦-٢٥ , ربيع و الصيف ٢٠١٨،ص ١٣٥
٢- نيازبور، الوقاية من الجريمة في الدستور الايراني ومشروع قانون منع الجريمة المجلة القانونية القضائية العدد ٤٥، ١٣٨٢، ص ١٢٩.
٣- نجفي براند ابادي ،العلاقة بين منع الدولة ومكافحة الجريمة ،مجلة البحوث القانونية ،كلية الحقوق جامعة بهشتي ،ط١ ،عدد١٢٢، خريف ١٣٧٦ ، ص١٩ , ر.ك: روزنباوم و اخرون "المنع الظرفي للجريمة" المجلة القانونية والقضائية للعدالة العدد ٣٢ خريف ١٣٧٩ مير خليلي ، المنع الظرفي للجريمة مع نظرة على السياسة الجنائية الاسلامية.

اساس الوقاية الوضعي هو الانتقال الى الفعل الاجرامي لا يعتمد فقط على الدافع الاجرامي للمجرم، بل بالإضافة الى ذلك على خصائص الموقف و الفرص و السياقات في الجريمة . كما تعتمد الظروف التي تسبق الجريمة (كلارك) في مقدمة كتابه المسمى بالوقاية الوضعي (٤) تنص دراسة حالة للحالات الناجحة المنشورة في عام ١٩٩٢ على ما يلي :. تشير نظرية الوقاية الوضعي الى اسلوب محدد لا يهدف الى تحسين المجتمع و مؤسساته ولكن ببساطة الى تقليل فرص و حالات ارتكاب الجرائم(٥) . وجاء في تعريف اخر الوقاية الوضعي او الموجه نحو الموقف، وذلك من خلال السيطرة على البيئة والظروف المحيطة بالجريمة فالوضع المطل على الجريمة يهدف الى الحد منها ان جاذبية الهدف والغاء جاذبية هذا الوضع ما قبل الاجرامي سوف يحد من احصاءات الجريمة (٦).

ثانيا الوقاية الجنائية :. ويعني المنع و الردع من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لردع الناس عن ارتكاب الجرائم . اليوم لا يعني منع الجرائم ببساطة الحد من الجريمة باستخدام الترهيب الناتج عن العقاب تجاه الجمهور او المجرم على وجه الخصوص ، ويهدف الغاء تجريم التجديف وما شابه الى زيادة فعالية المؤسسات الاجرامية في التعامل مع الجريمة , في الماضي قبل ظهور علم الجريمة من كلمة الوقاية كان يعتقد بشكل عام ان الترهيب الناتج عن العقوبة من وجهة النظر هذه تم اقتراح نوعين من الردع في القانون الجنائي :. الردع العام و الخاص , والذي تم تفسيره على انه عام و الوقاية الجنائية الخاصة .

الوقاية الجنائية العام :. يؤكد على الجانب التخويف من العقوبات ويستهدف جميع المواطنين و جمهوره جميع افراد المجتمع لأنه من المفترض ان تتم معاقبة جميع المواطنين بالتهديد بالعقاب و تقليص الجريمة .

الوقاية الجنائية الخاصة :. الغرض من الوقاية الجنائية الخاصة منه منع تكرار الجرائم على وجه الخصوص ويهدف منع الانحراف الثانوي او المتكرر الى اصلاح المجرمين ومن بين انواع اساليب منع الجريمة فان النوع الذي له نتيجة اقرب يكون اكثر قابلية للفهم بالنسبة الى المسؤولين عن السياسة الجنائية ويكون

اكثر وضوحا وهو منع الجريمة بالمعنى التقليدي لأنه نتائجها ملموسة وظاهره و الافضل اقناع الراي العام .

٤- منع الجريمة الظرفية – دراسات حالة ناجحة
٥- سفاري، الاسس النظرية للوقاية الوقفية من الجريمة ، مجلة البحوث القانونية ، ص٣٣-٣٤ ، ربيع الى شتاء ٢٠١٣، ص٢٩١.
٦- نجفي ابراند ابادي، منع الجريمة و الشرطة المحلية ، مجلة البحوث القانونية ، مجلد ٢٦-٢٥ , ربيع و الصيف ٢٠١٨،ص ١٤

المبحث الثلث امكانية الوقاية الجنائية

هنا يطرح السؤال هل الوقاية من الجريمة ممكن حسب مدارس علم الجريمة المختلفة ام لا ؟ تختلف امكانية استخدام الوقاية باختلاف نظريات علم الجريمة حيث تنكر بعض المدارس امكانية منع الجريمة بسبب المبادئ التي قبلتها و تعتقد انه لا يمكن تحقيق الوقاية بهذه الطريقة . وفي المقابل هنالك اراء اخرى تقول و يعتبرون انه من الممكن منع الجريمة نوضح ما يلي :.

اولا:. اراء ضد امكانية الوقاية الجنائية

١_ نظرية لمبروزو :.

لقد بحث عن سبب الانحراف في البنية البيولوجية النفسية و كانت له وجهة نظر حتمية و يعتقد ان الناس مجرمون بالوراثة ولذألك لا يمكن منع الجريمة ونظرته هي نظرة متشائمة للوقاية . في بعض الدول وبحسب وجهة نظر لامبروزو وبحسب وجهة النظر العامة لمدرسة التحقيق فقد اتخذت سلسلة من الاجراءات الامنية لمنع الجريمة وهي محظورة اليوم على سبيل المثال اخصاء اولئك الذين كانوا خطرين او ارتكبوا جريمة كان الهدف هو منع هؤلاء الاشخاص من التكاثر حتى لا يولد اطفال مجرمين(٧) . لذا فان الوقاية من هذا المنظور مستحيلة باستخدام الاساليب الاجتماعية و الحكومية و الاجرامية القائمة على المبادئ التربوية و قبول المسؤولية الجنائية .

٢_ نظرية دور كهايم :.

اعتبر الجريمة ظاهرة طبيعية ، ورأى ان الجريمة لها مهام و منافع للمجتمع لعدة اسباب و لهذا السبب فان الجريمة موجودة و ستوجد في كل المجتمعات . عمومية الجريمة في التاريخ البشرية الى المهمات و الوظائف التي تخلقها هذه الظاهرة في المجتمع لان الجريمة ؛ اولا تسمح لنا بالاعتراف بعدم الجريمة فقانون العقوبات هو قانون المجرمين و لا توجد جريمة خارج القانون .

٧- ويلسون، علم الاجتماع الروسي للمطابقة و الانحراف ص ١٤٤

ثانيا : ان الجريمة احيانا تتسبب في تطور اخلاق المجتمع ، يقصد الاخلاق الاجتماعية، ان حدوث بعض الجرائم وشيوع بعضها قد يدل على عدم اهمية تلك

القيمة في المجتمع وعدم وجود قبح خاص لذلك الفعل ،وفي هذه المرحلة يلغي المشرع تجريم الفعل . لذلك فان الجريمة هي المحرك للتغيرات الاخلاقية في المجتمع. ويرى دوركهايم ان الجريمة يمكن ان تكون فعالة في التغيرات السياسية نعم انه يمثل حالة سقراط ويعبر عنها ؛ صحيح ان سقراط قتل بهمة الكفر لكن فعل سقراط غير المجتمع الاثني حيث جعل الكفر جريمة وتنفيذ عقوبته ادى الى تغير اخلاق المجتمع ومن هنا استنتج دوركهايم انه على الرغم من ذلك اختفى امثال سقراط لكنهم احدثوا تغيرا في اخلاق المجتمعات .(٨)

وفقا لوجهة نظر دوركهايم لا يمكن للإجراءات الجنائية الوقائية ان تقلل من معدل الجريمة في المجتمع اذا فشلت تجارب الوقاية فذلك لان الجريمة امر طبيعي و ارتكاب قدر معين من الجريمة امر طبيعي . اذا انخفضت الجريمة في المجتمع ما فالسبب اولا هو ان الاخلاق الاجتماعية و المجتمع ليس لديهما حساسية خاصة للكشف عن الجرائم المرتكبة و الاعلان عنها ؛ ثانيا يمكن ان يكون انخفاض مستوى الجريمة سببا في اضعاف مؤسسات مكافحة الجريمة أي ان عدم ملاحقة الجريمة فعليا من قبلهم هو سبب اخر عندما تنقسم القيم الاساسية للمجتمع والتي تتبلور في الضمير العام لذلك المجتمع الى قيم فرعية مختلفة و على النقيض من الجماعية الضمير العام لذلك المجتمع الى قيم فرعية مختلفة و على النقيض من الجماعية الضمير الذي يعتبر اقوى اداء لمكافحة الجريمة و ظهرت ضمائر جماعية ونقابات كل منها يدافع عن قيم معينة بناء على ذوقه الخاص وتوجهه التجاري يفعلون و لذلك ليس لها حضور فاعل في الوعي العام (٩).

٨- ريتزر ، نظرية الاجتماعية (ماركس دوركهايم ، وير ،سيميل)ص ٢٤٨.
٩- دوركهايم ، قواعد المنهج الاجتماعي ، ص ٣ .

٣_ النظرية الماركسية حول منع الجريمة :.

وفقا للماركسيين تنشأ الجريمة وتنمو بشكل طبيعي في الانظمة الرأسمالية الجريمة احدى ضروريات المجتمعات الطبقية وطالما ان النظام الرأسمالي له نظامه الخاص فان الجريمة ستضل موجودة. وفقا للماركسيين أي اجراء لمنع الجريمة في المجتمعات الرأسمالية هو محاولة لمواصلة السيطرة طبقة على اخرى . كما هو الحال في المجتمعات الرأسمالية ، فان القانون في ايدي الرأسماليين فالوقاية في هذه المجتمعات استمرار الرأسمالي ، فاذا اردنا القضاء على الجريمة و مظاهر الانحراف والفساد من مجتمع ما يجب علينا ازالة الطبقة السياسية والطبقة النظام والنظام الاقتصادي الرأسمالي في ذلك البلد . وبعد ثورة اكتوبر عام ١٩١٧ وتنفيذها وتشكيل الحكومة الاشتراكية كان من المتوقع عدم وقوع أي جريمة تدريجيا على الرغم من وجود النظام لا اشتراكي و رغم ان الثورة ربما بعد ست سنوات من دخول قانون العقوبات الثوري الاول حيز التنفيذ اعتقدوا ان تطبيق هذا القانون من

شانه ان يلغي الجريمة بل و يغير قائمة الجرائم في هذا القانون الا ان النتيجة لم تكن كما كان متوقعة . في السبعينيات نشر العالم اجرام روسي كتاب اوضح فيه سبب استمرار الجريمة في المجتمع السوفيتي السابق كان من بين هذه الاسباب ان بقايا القيم القيصرية لا تزال موجودة ، ثانيا على الرغم من ان الاتحاد السوفيتي نجح في تحويل نظام الثقافي الا انها لم يكن محصن ضد عدوان الاخرين ، السبب الثالث الذي ذكره عالم الجريمة المذكور هو ان اذا كان الشاهد في بعض الاحيان . نحن كذلك لأننا في فترة الانتقال من النظام الرسمالي الى النظام الشيوعي وهذه في مرحلة الاشتراكية، هناك راي مفاد ان كل شخص يجب ان يعطي على قدر عمله اثناء وجودك في النظام الشيوعي يجب ان يعطي كل فرد وفقا لاحتياجاته . بعد انهيار الاتحاد السوفيتي و شفافية المجتمع السوفيتي السابق ، اصبح من الواضح ان هنالك جريمة سلوكيات مثل الطلاق و قلت العمل والفساد الاداري من فبل الاعضاء الشيوعين على المستوى الكلي و وجود سوق سوداء للسلع الاساسية و وجود نوع من العنف الحكومي في المجتمع ، لكن بما انهم لم يوصفوا بانهم اجراميون في القانون فقد كان ينظر اليهم في كثير من الاحيان على انهم ظاهرة ايدلوجية (١٠) .

١٠- الجاسبي ، تقيم ونقد النظم الاقتصادية الرأسمالية و الاشتراكية ص٤٢

سبب اخر لوجد الجريمة في الاتحاد السوفيتي السابق هو وجود المافيا الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، أضيفت منظمة المافيا الروسية الى الجرائم المنظومة في العالم .

وكان التنظيم الاجرامي احد المؤثرين الشيوعين وذلك فان روسيا الان في خدمة هذه المجموعة اقتصاديا ومعنويا , في مثل هذا الوضع يتم تحدي النظرية الماركسية لان وفقا لها فان الجريمة جزء من جوهر النظام الرأسمالي وهذه الاجراءات الوقائية ليست سوى جهود الطبقة الحاكمة للاستخدام قوة الطبقة الدنيا . وفي المانيا الشرقية في كليات الحقوق كان الاقتصاد فقط هو الذي يعتبر سبب الجريمة وكان سبب الجريمة هو الاقتصاد و الرأسمالية(١١)، وعلى هذا الاساس لم يكون للوقاية مكان في هذا المفهوم الواسع .

٤- العقابيون :.

تستند اراء العقابيون الى النظريات الاقتصادية التقليدية للجريمة في علم الجريمة يتم النظر الى الاقتصاد من منظورين احدهما العوامل الاقتصادية للجريمة والقضايا المرتبطة بها مثل البطالة و التهميش ونحوها ، والاخر هو النظرية الاقتصادية للجريمة ويعني ان للجريمة فوائد و عواقب مادية و ملموسة وبالتالي فان الجريمة

مجال نشاط للعمل اذا ارتكبت بعض الاشخاص جريمة فذلك لان دخل الجريمة يفوق تكاليفها بما في ذلك العقوبة والاعتقال . لذلك تنص نظرية اقتصاديات الجريمة على انه اذا ارتكب بعض الاشخاص جرائم فهذا يعني انهم تكاليفها منخفضة وعلى هذا يقول العقابيون :ان المجرم كشخص يجب ان يؤمن بيقين العقوبة وبشدتها (١٢). وجهت نظر اخرى هي تحليل استراتيجية الجريمة الذي اقترحه موريس كوسن ويرى انه اذا زادت الجريمة في المجتمع فذلك انه ينبغي اقامة توازن بين فوائد الجريمة و الاثار المترتبة على ارتكاب الجريمة وينبغي تخطيط الاستراتيجية اللازمة للتعامل مع الجريمة بطريقة تجعل التسلسل اذا كان الفساد الناجم عن ارتكاب الجريمة والاثار السلبية الناجمة عن التحول الى الفعل الاجرامي يجب ان تكون كبيرة بما يكفي لإقناع حتى اقوى المجرمين بان من مصلحتهم الانصياع للقانون وعدم خرقة .

١١- فوليد و الاخرون , علم الاجرام ، نظرية عابرة في نظريات علم الاجرام ص٨٣

١٢- كوسن "الامن الخاص طبيعة التحدي المستقبلي" ،مجلة الامن س٤ ، العددان ١٥،١٦, اكتوبر ونوفمبر ١٣٧٨ ، ص٤٣.

ومن وجهة النظر العالم كوسن ، فان هذا التخطيط يجب ان يشمل تعزيز العقوبة والعقاب ويجب ان يكون العقاب احد المكونات الرئيسية للجريمة وهذا الراي أي المرونة والميل نحوى الاساليب الغير اجرامية وهو يرى ان الوقاية هو سبب اضعاف الوقاية الجنائية .

ثانيا :- أراء دعاة الوقاية الجنائية :

على النقيض من النظريات المذكورة هنالك نظريات اخرى ترى ان الوقاية الجنائية ممكنة بهذه الطريقة والنهج المشترك فمن ناحيه تهتم هذه النظريات بالحالة الفردية والاجتماعية وعوامل الانحراف من هذا المنطق ، وتهدف الى الحد من العوامل المسببة لجريمة ومن ناحية اخرى تنظر الى عملية الانتقال من التفكير في العمل الاجرامي للشخص الذي هو على وشك ارتكاب جريمة تحد من هذه المواقف والاوضاع ويشتمل قسم مراقبة المجرمين وهو تغيير في حالة الفرص والمواقف في وعي الضحايا و اوضاعهم واعتماد على كيفية اتخاذ تدابير الوقاية يؤدي الوقاية أحياننا الى العقاب والقمع أحيان اخرى هو يتجه نحو الوقاية الغير جنائية والحجة الاساسية هي ان الوقاية والمنع في مرحلة التنفيذ قد يؤدي الى احد هاذين الامرين اذا طبقنا الوقاية الظرفي من خلال اجهزة الشرطة لان الشرطة هي ذراع النظام القضائي وهذا المنع الظرفي يميل للوقاية الجنائية اما اذا اعتمدنا ترتيبنا اجتماعين يقلل من مجالات المواجهة بين الناس من خلال تسهيلات او تشريعات علمية ، فأننا نقترب من الجانب الاخر من الرسم البياني أي الوقاية غير جنائية ، ويرى المؤيدون ان الوقاية هو شكل من اشكال المنع الذي في النظام الجنائي تعني الوقاية غير الجنائية من الناحية المفاهيم يه الترتيبات الاجتماعية التي لديها القدرة على تقليل اسباب حدوث التحديات بين الافراد . ان منع الجريمة دون اللجوء الى النظام الجنائي وتجاهل الاسلوب الاجرامي بشكل عام هو نظرة مثالية ومتطرفة ولكن في تطوير عدم التجريم والغاء التجريم والتحول وقد لعبت اساليب الوقاية الجنائية دورا

هاما . انها وجهة ومن مظاهر المنع الاخرى تجريم الميول الاجرامية او الحالة الخطيرة لارتكاب الجريمة من اجل منع وقوع جرائم خطيرة هذه هي الشروط الاساسية لسلوك الافعال الاجرامية ليست جرائم في حد ذاتها ولكن المشرع اعطاها لقب مجرم لمنع حدوث ذلك في بعض البلدان مثل فرنسا يمكن لمحكمة ابقاء القاصر الذي يحتمل ان يرتكب جريمة في مؤسسة خاصة . بهذه الطريقة يحرم القاصر من حريته دون ان يرتكب جريمة . مثل الطفل الذي والداه مدمنان على المخدرات ، الطفل الذي يعيش كطفل متبنى في عائلة لا يتمتع والديها بسلطة ان يكونا ابوين ، في هذه الحالات يتم الاحتفاظ به في مراكز خاصة كشخص ذو خلفية اجرامية ، وفق لقانون الاجراءات الامنية المعتمدة عام ١٣٣٩ ، كما تتم احياننا توفير اجراءات امنية لسلوكيات لم تكن مجرمة من الاساس . على سبيل المثال في المادة ١٤ من قانون المذكور أعلاه فان تهديد شخص اخر بارتكاب جريمة له هذه الصفة وفق لهذه المادة فان عندما يخشى الشخص الذي يهدد اخر بارتكاب جريمة من ان يرتكب تلك الجريمة فعلا ، او عندما يبدي الشخص المحكوم عليه بعقوبة جنائية او جنحة رايه صراحه في تكرار الجريمة يمكن للمحكمة بناء على طلب الشخص المهدد او يمكن للمجنى علية ان يطلب منه التعهد بانه لم يرتكب جريمة وتقديم الضمان المناسب بذلك ، فاذا رفض المحضر هذا الالتزام ولم يودع التامين المطلوب يجوز للمحكمة ان تصدر امرآ بالحجز المؤقت علية ولا تزيد مدة هذا الحجز على شهرين . لذلك فان الوقاية تقوم على ان المساحات الاجتماعية قابلة لتغيير وان سلوكنا يؤثر دائما على المواقف ويعتمد الوقاية والمنع على امكانية تغيير البيئة على حقيقة انه من خلال اعادة ترتيب هيكل المشهد المادي الذي تحدث فيه الجريمة ، يمكن منع الجريمة ويكون تأثير الانسان في هذه الاماكن عرضيا أحيانا وعالميا في بعض الاحيان ويحتل تأثير البيئة مكانة خاصة كأحد العوامل المؤثرة على الانحراف في مجال الوقاية الاجتماعية هناك بيئة ويعتبر من العوامل المؤثرة في تكوين العقل وتفكير الاجرامي .

المبحث الرابع اهداف الوقاية الجنائية :.

من الواضح ان الهدف العام لأي برنامج وقائي هو تقليل الجريمة او الحد منها او منع نمو الجريمة ، ويمكن تركيز الوقاية على مستوى المواقف ما قبل الاجرامية أي منعا لنشوء حالة تطل على الجريمة ؛ بما في ذلك تطبيق التدابير النفسية و الاجتماعية التي تهدف الى منع تكوين هذه الحالات من اجل منع ارتكاب الجرائم او تطبيق لوائح لمنع الجريمة حول وضع الانظمة و اعتماد الاساليب الفنية لمنع المواقف ما قبل الجريمة . ويمكن تلخيص اهم الاهداف التي تهدف اليها الوقاية الجنائية ما يلي :.

١- الحد من الانحراف بوضع الانسان على طريق الكمال ، الهدف من خلق الانسان هو الوصول الى الكمال الشخص الذي يسير على طريق الكمال لا يرتكب جريمة، وكمال الانسان هو عبادة الله. (١٣)

١٣- (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) (ذاريات ٥٦)

٢- استيعاب تجنب الجريمة :. تصبح الوقاية عميقة و مؤسسية عندما تصبح داخلية و منتشرة في المجتمع و يتقبلها افراد المجتمع و مقارنة بالطرق الاخرى ، تهدف الوقاية الى منع تزايد الجرائم من خلال منع انتشار الافكار و الآراء الاجرامية ولعل التفكير في المعصية هو مقدمة لارتكابها قال الامام علي عليه السلام (تفكير الناس في الشي اول وجوده) (١٤)

٣- جعل ارتكاب الجريمة امرا صعبا او مستحيلا :. هو الهدف الاهم لبعض الاجراءات الوقائية التي لها طرق وحلول عديدة وهي تتكون من جعل ارتكاب جريمة امرا صعبا او مستحيلا على الرغم من وجود النية والدوافع الاجرامية

٤- منع ظهور و تكثيف الدوافع الاجرامية :. يتم استخدام العديد من استراتيجيات و اساليب الوقاية بهدف منع ظهور و تصاعد الدوافع و الاغراءات الاجرامية زيادة خطر التعرف على المجرمين والقبض عليهم التقليل من عوامل الجذب البيئي المغرية و المحفزة وتركيب الكاميرات بهدف منع ظهور و تكثيف الدوافع الاجرامية وثني المجرمين المحتملين عن ارتكاب الجرائم .

١٤- التميمي امادي غرر الحكم ودر الكلام ص٤٨٠ ، رقم ١١٠٤٢

الخاتمة

من خلال ما تم الاشارة اليه في اعلاه من مفهوم الوقاية الجنائية و امكانية الوقاية و اراء الفقهاء في علم الاجرام والاهداف الوقاية الجنائية يتبين لنا ان للقانون والمجتمع في الوقاية الجنائية اثر كبير وهام جدا من حيث انعكاسه على الافراد والمجتمعات لما يحمله من ايجابيات تعطي مساحة كبيره للتعايش السلمي لكل المواطنين ومعرفة مالهم وما عليهم من خلال الالتزام بتطبيقه حيث له اثار هامه منها :.

١- ان الوقاية الجنائية تهدف الى المحافظة على النظام العام وتثبيت الامن والاستقرار المجتمعي باتخاذ التدابير الاحترازية التي تمنع وقوع الجرائم والسيطرة عليها .

٢- ان الوقاية الجنائية تهدف الى ترسيخ وتحقيق الردع الاجتماعي من خلال تطبيق القواعد و النصوص التي تحقق الوقاية الاجتماعية وترسيخ القيم والاخلاق داخل المجتمعات .

٣- ان القانون يرسخ اسس العدل وتحقيق المساواة بتطبيق القانون بين الأفراد ويحافظ على حقوقهم وحقوق المجتمعات .

٤- انصاف الضحايا والمحافظة على حقوقهم داخل المجتمعات وتعويضهم من خلال اعادة حقوقهم بموجب الاطر القانونية وبناء الثقة بين الافراد داخل مجتمعاتهم والسلطات بعد تعرضهم للجريمة

وبالتالي فان الوقاية الجنائية يعتبر اهم الادوات التي تمتلكها الدولة التي من خلالها تحافظ على النظام الاجتماعي وتوفيرالامن والامان والاستقرار لمواطنيها بتنفيذ القواعد والاجراءات و التدابير الاحترازية بشكل عادل وموضوعي دون تميز او تعسف في تطبيقها و بالتالي يؤدي الى خلق مجتمع مستقر وواعي .

التوصيات

١- دور الاسرة في الوقاية من الجريمة حيث الاباء هم اول من يؤثر على مزاج الاطفال في البيئة الاسرية ويؤسسون بسلوكياتهم وحركاتهم اسس الفضائل الاخلاقية او الرذائل لدى ابنائهم ، مما لا شك فيه ان الوضع الاسري غير المناسب له اثار تجريميه على افراده.

٢- زراعة وخلق الوعي والمعرفة يحل العديد من مشاكل الحياة الانسانية الفردية والاجتماعية ، حيث ان اغلب المشاكل الاجتماعية وخاصة مشكلة الانحراف والايذاء سببها الجهل واللامبالاة والاهمال .

٣- مشاركة الشعب في منع الجريمة واثناء المشاركة في الوقاية من الجريمة يمكن للأشخاص المشاركة والتعاون مع المؤسسات ذات الصلة، ويتراوح هذا التعاون بين الابلاغ عن الجريمة الى الجهات المعنية وتشكيل حراسة الاحياء، والتعاون مع مؤسسات الحماية الاجتماعية من خلال التوسط في النزاعات الاجتماعية وحل الخلافات بطرق سلمية .

٤- حل المشكلات الاقتصادية: لا شك ان احد عوامل انتشار الجريمة في المجتمعات هو الفقر و الفجوة الطبقية في مجال الاقتصاد، وتوفير فرص عمل والقضاء على البطالة وهذا يقع على عاتق الدولة من خلال خلق فرص عمل والدعم الحكومي في اعطاء القروض وبدون فوائد عالية لغرض دعم المشاريع ،وترسيخ الاستقرار الاقتصادي في التعاملات مما يساعد على خلق بيئة جيده امنة وقانونية تؤدي بدورها الى انتعاش الاستثمار ايضا اعطاء الضمانات الى المستثمرين من خارج البلاد ومواكبة التطور وتحقيق المنو الاقتصادي .

٥- اتخاذ اجراءات التدابير الاحترازية من قبل الدولة من خلال نصب الكاميرات في الشوارع و الطرقات العامة مما يساعد على منع ارتكاب الجرائم وايضا من السهولة للتعرف على الجنات و تعقبهم والقبض عليهم واتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم .

٦- التأهيل والاصلاح : يجب تأهيل واصلاح المجرمين المعاقبين داخل السجون من خلال رسم طرق او برامج تؤدي بدورها الى اصلاحهم ليتم اعادتهم وزجهم في المجتمعات بشكل ايجابي ليكونوا افراد مفيدين لمجتمعاتهم بدلا من ان يكونوا خطر عليها .

٧- ترسيخ الثقافة القانونية والوعي بين المواطنين من خلال جعل كل الافراد في المجتمعات قادرين على فهم ما لهم وما عليهم من واجبات والحقوق المنصوص عليها ليستطيعوا ممارستها بشكل واعي كمواطنين يعيشون داخل بلدانهم .

المصادر

١- نجفي ابراند ابادي، منع الجريمة والشرطة المحلية، مجلة البحوث القانونية ، مجلد ٢٦-٢٥ , ربيع والصيف ٢٠١٨،ص ١٣٥

٢- نيازبور،الوقاية من الجريمة في الدستور الإيراني ومشروع قانون منع الجريمة المجلة القانونية القضائية العدد ٤٥، ١٣٨٢، ص ١٢٩ .

٣- نجفي براند ابادي ،العلاقة بين منع الدولة ومكافحة الجريمة ،مجلة البحوث القانونية ،كلية الحقوق جامعة بهشتي،ط١،عدد١٢٢، خريف ١٣٧٦، ص١٩, ر.ك: روزنباوم واخرون "المنع الظرفي للجريمة" المجلة القانونية والقضائية للعدالة العدد ٣٢ خريف ١٣٧٩ مير خليلي، المنع

٤- منع الجريمة الظرفية – دراسات حالة ناجحة

٥- سفاري، الاسس النظرية للوقاية الوقفية من الجريمة ، مجلة البحوث القانونية ، ص٣٣-٣٤ ، ربيع الى شتاء ٢٠١٣، ص٢٩١ .

٦- نجفي ابراند ابادي، منع الجريمة و الشرطة المحلية ، مجلة البحوث القانونية ، مجلد ٢٦-٢٥ , ربيع و الصيف ٢٠١٨،ص ١٤الظرفي للجريمة مع نظرة على السياسة الجنائية الاسلامية.

٧- ويلسون، علم الاجتماع الروسي للمطابقة و الانحراف ص ١٤٤ .

٨- ريتزر، نظرية الاجتماعية (ماركس دوركهايم ، وير ،سيميل)ص ٢٤٨.

٩- دوركهايم ، قواعد المنهج الاجتماعي ، ص ٣ .

١٠- الجاسبي ، تقيم ونقد النظم الاقتصادية الرأسمالية و الاشتراكية ص٤٢.

١١- فوليد و الاخرون , علم الاجرام ، نظرية عابرة في نظريات علم الاجرام ص٨٣

١٢- كوسن "الامن الخاص طبيعة التحدي المستقبلي" ،مجلة الامن س٤ ، العددان ١٥،١٦, اكتوبر ونوفمبر ١٣٧٨ ، ص٤٣.

١٣- (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) (ذاريات ٥٦).

١٤- التميمي امادي غرر الحكم ودر الكلام ص٤٨٠ ، رقم ١١٠٤٢